مجلس المستشارين
مجموعة العدالة الاجتماعة والتنمية

الرباط في : 05/08/2022
رقم السؤال : 989

إلى السيد الأمين العام للحكومة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع : سؤال كتابي حول تفعيل استقلالية الهيئات المكلفة بالحكامة الجيدة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

السيد الأمين العام للحكومة المحترم،
نص الفصل 159 من دستور المملكة على أن تكون الهيئات المكلفة بالحكامة الجيدة مستقلة؛ وتستفيد من دعم أجهزة الدولة؛ ويمكن للقانون أن يُحدث عند الضرورة، علاوة على المؤسسات والهيئات المذكورة بعده، هيئات أخرى للضبط والحكامة الجيدة.
لكن العديد من هيئات الضبط والحكامة الجيدة التي تم إحداثها قبل الدستور أو بعده مازالت خاضعة لوصاية الحكومة، ونذكر من بينها الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات والهيئة الوطنية لضبط الكهرباء واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي.
لذا، نسائلكم السيد الأمين العام للحكومة المحترم:
-عن تصوركم للتفعيل الأمثل للفصل 159 من الدستور وضمان الاستقلالية الكاملة لهيئات الضبط والحكامة الجيدة.
وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

صاحب السؤال

الدحماني المصطفى